فما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في الشهادة به المشهود به اعني في قولهم انك لرسول
الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كذبا
عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق
والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فيهن المعيبون يعتقد ... فظهر مما ذكرنا فساد
ما قيل ان الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند
واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم
انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم
انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من
حوله ولئن رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلعم فدعاني فحدثته
فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله صلعم وصدقه
فاصابني هم لم يصبني مثله فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الا ان كذبك رسول الله صلعم ومقتك
فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلعم فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد والجاحظ انكر
انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وحقق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل واحد
منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون هذا الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد
منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير
مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها
معه اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني
عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد
اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب
فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بالتفسيرين السابقين لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين
اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر وكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع
ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب والسبب الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان
الكفار حصروا اخبار النبي صلعم بالحشر والنشر في الافتراء على الله والاخبار حال الجنة على سبيل منع
الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب
اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي
الصدق فقصد اظهار تكذيبه لتكذيبه فلا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو
قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه
فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من
اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم

وان كان صادقا في نفس الامر فحاصل هذا الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق لشيء
لانه لم يحصل عندهم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا
والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان
المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه
اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم
ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى افتعمد الافتراء اي الكذب ام لم يتعمد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت
الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به
جنة وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر
فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا على التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم
ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام لا نشك في كونه
خبرا ضرورة انه لا يعرف سوى معناه المطابق وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال
الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في شيء من المركبات كمثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل
ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه اذا عبر عنها
بكلام تام يسمى خبرا او تصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا او تصورا كما في قولنا
يا زيد الانسان او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون
كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب
علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار
كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب
وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار
لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو ونحوه فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما
يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق
الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو المعهود في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف
وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة **الباب الاول احوال الاسناد الخبري**
وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه
وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم على مفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند
اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما قدم ابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي
يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصناعات العجيبة وبه تقع غالب المزايا التي بها التفاضل ولكونه
اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه بالاشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة
اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند

Copyright © King Saud University